ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الثالث والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – ايلول – 2025م
www.ajsp.net

"استدامة الخدمات الاجتماعية في محافظة بعلبك–الهرمل: دراسة تحليلية من منظور العاملين الاجتماعيين"

إعداد الباحثة:

بتول إبراهيم الخليل شاهين

طالبة دكتوراه في العمل الاجتماعي، جامعة القديس يوسف – بيروت، المعهد العالي لإعداد الدكتوراه – علوم الإنسان والمجتمع، المدرسة اللبنانية للتدريب الاجتماعي.

لبنان، بيروت

إشراف:

أ. د. ماريز طنّوس جمعة

https://doi.org/10.36571/ajsp8333

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار الثامن – العدد الثالث والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – ايلول – 2025م
www.ajsp.net

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف واقع استدامة الخدمات الاجتماعية المقدّمة للأسر المقيمة في محافظة بعلبك–الهرمل، انطلاقًا من اعتبار الاستدامة مبدأً أساسيًا في التخطيط الاجتماعي. تركزت الأهداف على التعرّف على مستوى استدامة هذه الخدمات، ورصد العوامل المؤثّرة فيها، واستكشاف تصوّرات وخبرات العاملين الاجتماعيين العاملين في الميدان، وصولًا إلى صياغة توصيات عملية تسهم في تطوير السياسات الاجتماعية وتعزيز فعاليّتها.

اعتمدت الدراسة منهج البحث المختلط (Mixed Methods Research Design) حيث جُمعت البيانات الكمّية من خلال أدوات إحصائية، بينما أتاحت المقابلات النوعية مع العاملين الاجتماعيين فهماً معمّقاً للظاهرة قيد البحث. ساعد هذا الدمج في تفسير النتائج الكمّية بالاستناد إلى التجارب والخبرات الميدانية، ما أتاح إطارًا متكاملاً للتحليل.

أظهرت النتائج وجود فجوة بين الاحتياجات الفعلية للأسر والخدمات المتاحة، بالإضافة إلى طغيان الطابع الريعي–الخيري على البرامج، وتفاوت جغرافي واضح في توزيع الخدمات بين المدن والقرى، مع غياب دراسات ميدانية شاملة لتقدير الحاجات. كما بيّنت الدراسة أنّ التمويل المشروط وهيمنة البرامج المستوردة يشكلان عوامل ضغط تحدُّ من قدرة الجهات المحلّية على التخطيط المستدام، فيما ساهم النمط الإغاثي في تعزيز عقلية الاتّكالية لدى بعض الأسر.

تخلص الدراسة إلى أنّ استدامة الخدمات الاجتماعية في بعلبك–الهرمل تواجه تحدّيات متشابكة ترتبط بالملاءمة، العدالة، المشاركة، والتمويل. وتوصي بضرورة اعتماد التخطيط المبني على الأدلة، وتوسيع قاعدة التمويل المستقل، وإشراك المجتمع المحلّي في عملية تحديد الحاجات وتصميم البرامج، إضافة إلى التحوّل من الخدمات الريعية إلى الخدمات التنموية والتمكينية التي تعزّز رأس المال الاجتماعي وتدعم التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التخطيط الاجتماعي– الخدمات الاجتماعية – الاستدامة – المشاركة المجتمعية – التمويل التنموي – العامل الاجتماعي.

المقدّمة:

تُعَدُّ استدامة الخدمات الاجتماعية إحدى الركائز الجوهرية لمبادئ التخطيط الاجتماعي، لما تمثّله من ضمانة لاستمرارية تلبية حاجات الأفراد والمجتمعات، خصوصًا في البيئات الهشّة التي تتأثر بالتحوّلات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وفي هذا الإطار، تشكّل محافظة بعلبك–الهرمل نموذجًا واضحًا لتحديات استدامة الخدمات، نظرًا لما تعانيه من فجوات في توزيع الموارد، وضغوط تمويلية، وتباينات في قدرة الجهات الفاعلة على الاستجابة للحاجات المتزايدة للسّكان.

تشير الدراسات الحديثة إلى أنّ المهنيين في مجال الخدمات الاجتماعية، ولا سيما العاملين الاجتماعيين، لا يقتصر دورهم على تقديم الخدمات للمستفيدين، بل يمتدّ ليكونوا شهودًا مباشرين على التحولات في بنية النظام الاجتماعي، وعلى أثر التحديات التمويلية والإدارية على جودة واستمرارية الخدمات (Munford, 2023). إلا أنّ الأبحاث التي تناولت رؤيتهم وخبراتهم الميدانية بهذا الشأن ما زالت محدودة، رغم أن استيعاب هذه الرؤية يُعد مدخلًا أساسيًا لتطوير سياسات اجتماعية أكثر انسجامًا مع الواقع المحلّي.

انطلاقًا من ذلك، جاءت هذه الدراسة لتسلّط الضوء على وجهة نظر العاملين الاجتماعيين في محافظة بعلبك–الهرمل حول استدامة الخدمات الاجتماعية، بوصفها مبدأً أساسيًا من مبادئ التخطيط الاجتماعي. وقد اعتمدت الدراسة منهجًا مزدوجًا شمل جانبًا وصفيًا

كميًا، تمّ من خلاله مسح الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية لجهة نوعية الخدمات التي تقدّمها، والفئات المستهدفة، ومصادر تمويلها، والصعوبات التي تواجهها. وجانباص نوعيّاً تضمّن إجراء مقابلات نصف موجهة مع متخصصين في العمل الاجتماعي لاستطلاع آرائهم وتحليلاتهم حول واقع استدامة هذه الخدمات وإمكانات تعزيزها.

تهدف هذه المقاربة المزدوجة إلى بناء صورة شاملة للواقع، تجمع بين قراءة المعطيات المؤسّسية ورصد التجربة الميدانية للعاملين في الصف الأمامي، بما يتيح تقديم توصيات عملية تدعم التخطيط الاجتماعي المستند إلى الاستدامة في المحافظة.

1. مشكلة الدراسة

تُعد استدامة الخدمات الاجتماعية أحد المبادئ الجوهرية في التخطيط الاجتماعي، إذ تمثّل الضمانة لاستمرارية الاستجابات الاجتماعية وملاءمتها لحاجات الأفراد والأسر والمجتمعات المحلّية، وتتعقّد العوامل المؤثرة في استدامة الخدمات الاجتماعية المقدّمة للأسر، إذ أنّ الأسر لا تعيش في عزلة، بل في إطار منظومات إيكولوجية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متشابكة، تجعل من واقعها أكثر هشاشة وتقلباً. فاستدامة الخدمات الاجتماعية لا تنفصل عن هذه البُنى المحيطة، بل تتأثر بها وتعيد إنتاجها في الوقت نفسه، ما يستدعي مقاربة تحليلية تراعي هذا التداخل (حجازي ك.، 2014).

فالخدمات الاجتماعية عنصرًا أساسيًا في منظومة الحماية الاجتماعية، إذ يفترض بها أن تساهم في الوقاية، الدعم، وتمكين الأفراد والأسر، ضمن مقاربة تنموية مستدامة. غير أنّ التجارب الدولية والإقليمية أظهرت أنّ هذه الخدمات غالبًا ما تعاني من قصور في الاستمرارية، وخلل في التوزيع الجغرافي والمؤسساتي، وضعف في الحوكمة، ما يؤدي إلى فجوات حقيقية بين الحاجات الفعلية للمجتمع وما هو متاح من خدمات (Benicourt, 2017).

وفي السياق اللبناني، برزت محافظة بعلبك–الهرمل كنموذج لمناطق حدودية مهمّشة تعاني من فجوات حادّة في الخدمات والبنية التحتية، حيث يعيش جزء كبير من سكانها تحت خط الفقر، ويواجهون أزمات متداخلة اقتصادية، صحية، وتعليمية وتعتبر من المناطق الأكثر حرماناً في لبنان (إدارة الإحصاء المركزي، 2022).

إلى جانب ذلك، تكشف مراجعة الأدبيات عن ندرة الدراسات التي تناولت واقع الخدمات الاجتماعية في المناطق اللبنانية الطرفية من زاوية الاستدامة والتخطيط الاجتماعي، كما تبرز محدودية الأبحاث التي استكشفت تجارب العاملين الاجتماعيين باعتبارهم فاعلين ميدانيين يمتلكون قدرة على رصد التحوّلات في أنماط تقديم الخدمات، وعلى تشخيص أثر العوامل التمويلية والإدارية في جودتها واستمراريتها.

بناءً على ذلك، تتمثل الإشكالية في غياب رؤية علمية متكاملة لواقع استدامة الخدمات الاجتماعية المقدمة للأسر في محافظة بعلبك–الهرمل، مع ما يستدعيه ذلك من بحث معمّق في العوامل البنيوية والتنظيمية المؤثرة في استدامة هذه الخدمات، ضمن إطار التخطيط الاجتماعي.

انطلاقًا من هذه الفجوة المعرفية، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الإشكالي التالي:

ما مدى استدامة الخدمات الاجتماعية المقدّمة للأسر في محافظة بعلبك–الهرمل في ضوء خبرات الأخصائيين الاجتماعيين ودورهم المهني؟

وينبثق عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تتناول:

- كيف تتوزّع الخدمات الاجتماعية جغرافياً في محافظة بعلبك الهرمل، وما هي أهدافها؟
- ما العوامل البنيوية والتنظيمية التي تؤثر في استدامة الخدمات الاجتماعية في المحافظة؟
- كيف تسهم خبرات الأخصائيين الاجتماعيين في تفسير التحدّيات المرتبطة باستمرارية الخدمات؟

2. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرّف على مدى استدامة الخدمات الاجتماعية المقدّمة للأسر المقيمة في محافظة بعلبك–الهرمل، بوصفها مبدأً أساسيًا من مبادئ التخطيط الاجتماعي.
- استكشاف العوامل المؤثرّة في استدامة هذه الخدمات.
- رصد تصوّرات وخبرات العاملين الاجتماعيين حول واقع استدامة الخدمات الاجتماعية، بوصفهم مهنيين يعملون في الصف الأمامي للنظام الخدماتي.
- تقديم توصيات عملية لصانعي القرار والممارسين في المجال الاجتماعي لتعزيز استدامة الخدمات بما يتلاءم مع حاجات المستفيدين وظروفهم.

3. أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا البحث في تركيزه على استدامة الخدمات الاجتماعية باعتبارها ركيزة أساسية في التخطيط الاجتماعي والتنمية المستدامة، خصوصًا في البيئات الهشّة التي تواجه أزمات متراكمة كالتي تعيشها محافظة بعلبك–الهرمل. وتكتسب الدراسة أهميتها من أنها لا تكتفي بوصف الواقع العام للخدمات، بل تنطلق من رؤية العاملين الاجتماعيين أنفسهم، وهم الفاعلون الميدانيون الذين يقفون على تماس مباشر مع الأسر المستفيدة، ويعايشون بصورة يومية التحدّيات البنيوية والإدارية والتمويلية التي تؤثر في جودة الخدمات واستمراريتها.

وتقدّم هذه المقاربة بعدًا إضافيًا للمعرفة، إذ أنّ صوت العاملين الاجتماعيين لم يحظَ بالاهتمام الكافي في الأدبيات اللبنانية والعربية، رغم أنهم شهود أساسيون على التحوّلات التي تطال منظومة الحماية الاجتماعية وعلى أثر السياسات التمويلية والتنظيمية في الميدان. وبذلك، تسدّ الدراسة فجوة معرفية واضحة من خلال ربط التحليل الأكاديمي بالخبرات العملية.

كما تكتسب الدراسة أهمية عملية من خلال ما توفّره من قاعدة بيانات تحليلية تساعد صانعي القرار، ولا سيما وزارة الشؤون الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، على إعادة النظر في آليات التخطيط الاجتماعي، لصياغة سياسات أكثر ملاءمة للسياق المحلي وأكثر قدرة على تحقيق التنمية المستدامة.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار الثامن – العدد الثالث والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – ايلول – 2025م
www.ajsp.net

4. حدود الدراسة

تتمثّل حدود الدراسة بما يلي:

الحدود المكانية: محافظة بعلبك الهرمل

خريطة 1: خريطة لبنان – محافظة بعلبك الهرمل

بناءً على القانون رقم 522، وبتاريخ 16 تموز من العام 2003 تمّ إنشاء محافظة ثانية في البقاع باسم محافظة بعلبك الهرمل، مركزها بعلبك وتتألف من قضاء بعلبك وقضاء الهرمل، اللذين ينقسمان إلى 83 بلدية، عاصمة المحافظة هي مدينة بعلبك.

الحدود الزمنية: نُفّذت الدراسة خلال الفترة الزمنية الممتدّة من شهر أيلول/سبتمبر إلى شهر كانون الأول/ ديسمبر من العام 2023.

5. الإطار النظري للدراسة

5.1.تعريف التنمية المستدامة

مفهوم الاستدامة لغويّاً جاء من الكلمة اللاتينية Sustinere، ومعناها الاستمرار أو القدرة على الاستمرار على مدى فترة طويلة. والاستدامة هي مصطلح بيئي يصف كيف تبقى الأنظمة الحيوية متنوّعة ومنتجة مع مرور الوقت. والاستدامة بالنسبة للبشر هي القدرة على حفظ نوعية الحياة التي نعيشها على المدى الطويل، وهذا بدوره يعتمد على حفظ العالم الطبيعي والاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية. والاستدامة هي استمرارية المجتمعات في تحقيق أهدافها، وبقاء مواردها البشرية والمالية والمادّية، وتقديم ما يُطلب منها لإشباع حاجات الناس. ومعظم الكتابات تحدّد ثلاثة أنواع من الاستدامة، وهي: الاستدامة الاجتماعية، الاستدامة الاقتصادية، والاستدامة البيئية (ابو النصر، 2024).

تعرّف التّنمية المستدامة بأنها تنمية توفّق بين التّنمية البيئيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة، فعّالة من الناحية الاقتصاديّة، عادلة من الناحية الاجتماعيّة، وممكنة من الناحية البيئيّة. إنّها التّنمية التي تحترم الموارد الطبيعيّة والنُظم البيئيّة وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصاديّة دون نسيان الهدف الاجتماعي والذي يتجلّى بمكافحة الفَقر والبطالة وعدم المساواة، والبحث عن العدالة.

5.2.الاستدامة الاجتماعية وأبعادها

تعريف الاستدامة الاجتماعية: لقد أصبحت قضية الاستدامة وتحقيقها مهمة كبيرة تشغل كل دول العالم ، كما أن فهم القضايا الاجتماعية أصبح أمر حتمي في تصميم السياسات والتخطيط الفعال ووضع البرامج لتحقيق الاستدامة الاجتماعية.

ويقصد بالاستدامة الاجتماعية Social sustainability تحقيق مفهوم الاستدامة في المجال الاجتماعي أو في الأمور الاجتماعية. وهذا المفهوم هو في الأصل يشير إلي المفهوم التقليدي والمعروف بمفهوم التنمية الاجتماعية، مع إضافة عناصر جديدة له مثل:

- استدامة الموارد الاجتماعية (مثل: الموارد البشرية العاملة في القطاع الاجتماعي، والخدمات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدني، ...).
- معالجة الحواجز أو المعوقات طويلة الأمد أمام التنمية الاجتماعية. 3- تدعيم التركيز على من تم استبعادهم من الفرص الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحّية.
- زيادة الاستثمار في رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي لتحقيق النمو الشامل للجميع.
- زيادة الفرص المتاحة لجميع المواطنين حالياً ومستقبلاً، وخاصة للفئات الأولي بالرعاية والمناطق الأُولى بالرعاية (Dominell, 2004).

وقد عرّفت منظمة التنمية الحضرية المستدامة الاستدامة الاجتماعية بأنها: "قدرة المجتمع على تطوير الهياكل والعمليات التي تدعم رفاه الإنسان، وتُمكّنه من تحقيق احتياجاته بطرق عادلة، تفاعلية، وقابلة للاستمرار عبر الأجيال" (Colantonio, 2010).

ويُعدّ هذا المدخل إطارًا منهجيًّا لتقييم فعالية السياسات الاجتماعية ليس فقط من حيث الكفاءة أو التكلفة، بل أيضًا من حيث قدرتها على تحقيق التكافل، وتوزيع الفرص، وتعزيز المشاركة الفعالة في الحياة العامّة. فبدون تحقيق هذا البعد، تبقى التنمية ناقصة، وعرضة للفشل عند أي اضطراب اقتصادي أو اجتماعي.

وفي نفس الإطار، وبحسب نظرية الأمن والتنمية The Security–Development Nexus Theory يعتبر تحقيق الأمن شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، ، فإنّ غياب التنمية العادلة والشاملة قد يؤدي إلى انعدام الأمن وانتشار الصراعات، كما أنّ الاستثمار في التعليم، الصحة، البنية التحتية، والعدالة الاجتماعية يُعد من أهم وسائل منع النزاعات وتعزيز الاستقرار (OECD, 2007).

وتشير استدامة الخدمات الاجتماعيّة إلى قدرة هذه الخدمات على الاستمرار في تلبية احتياجات المستفيدين بكفاءة وفعاليّة على المدى الطويل، مع التكيّف مع التغيّرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة. ويتطلّب ذلك تخطيطًا استراتيجيًّا يضمن التمويل المستدام، وبناء القدرات المؤسّسيّة، وتعزيز المشاركة المجتمعيّة.

والمجتمعات المستدامة اجتماعيّاً هي التي تحقق المساواة وتحترم التنوّع والاختلاف والترابط، وتمارس درجةً مناسبةً من الديمقراطية وتوفّر جودة جيّدة للحياة. تتحقق الاستدامة، عندما يكون للعمليات والبُنى السائدة القدرة على متابعة اداء وظائفها على المدى الطويل، وللاستدامة عدّة أبعاد لابد أن تتحقق الأمور التالية:

- عندما تكون مرنة في وجه الضغوطات والصدمات الخارجية.
- عندما لا تتوقف على الدعم الخارجي (وإن كانت، يجب أن يكون هذه الدعم نفسه مستداماً من الناحية الاقتصادية والمؤسساتية).
- أن تحافظ على إنتاجية الموارد الطبيعية على المدى البعيد.
- ألا تقوّض سُبل عيش الآخرين أو ألا تقبل بتسوية تجعل من خيارات سُبل العيش مفتوحة للآخرين (Katan, 2013).

أمّا أبعاد الاستدامة الاجتماعية تُحدّد في سبعة أبعاد هي كالتالي (حسن، وآخرون، 2019):

- الشبكات الاجتماعيّة.
- التفاعل الاجتماعي.
- المشاركة في الجهود الجماعية.
- استقرار المجتمع.
- الفخر والاعتزاز بالمكان.
- السلامة والأمان.
- رأس المال الاجتماعي.

5.3.الاستدامة والتخطيط الاجتماعي

- **تعريف التخطيط الاجتماعي**

هو عمليّة متنوّعة ومتطوّرة تمتدّ لتشمل جميع ما يقوم به الإنسان، كما أنّه شامل للتفكير أيضًا لأنّه يسير وفق خطّة زمنيّةٍ محدّدةٍ ومنظّمة، وعند النّطق باللّفظ "اجتماعي" مع التّخطيط فإنّه يوضّح أنّ التّخطيط في مضمونه هو نظام اجتماعي موجّه للمشروعات والمؤسّسات الاجتماعيّة. كما يشير التخطيط الاجتماعي إلى استخدام استراتيجيّة عقلانيّة لحلّ المشكلات تهدف إلى مواجهة مشكلات المجتمع (مختار، 1991).

كما أنّه عمليّة تعاونيّة، يرتبط بتعزيز المنظّمات والمجتمعات المحلّية والقوميّة من خلال التّنمية والتّنفيذ النّاجح للسّياسات والبرامج الاجتماعيّة في شكلها الأكثر عموميّة، كما أنّه العمل على الصعيدين الرّسمي وغير الرّسمي، مع المستفيدين والمسؤولين والقادة، والعاملين في العمل معًا من أجل تبادل الأفكار ووضع استراتيجيّات لتحسين الآداء البشري والبيئة الاجتماعيّة. وبذلك فإنّ التّخطيط هو اختيار وبرمجة سياسة ما في ضوء تقديرات احتياجات المجتمع، ويتم تطبيق هذه النماذج وفق قِيَم المجتمع (حمزة، 2020).

- **الاستدامة في التخطيط الاجتماعي**

تُعدّ الاستدامة في التخطيط الاجتماعي مبدأً أساسيًّا يهدف إلى ضمان استمراريّة وفعاليّة التدخّلات الاجتماعيّة على المدى الطويل، مع مراعاة التوازن بين الاحتياجات الحاليّة للأفراد والمجتمعات وحقوق الأجيال القادمة. وقد عرَّفت لجنة برونتلاند في تقريرها الشهير عام

1987 التّنمية المستدامة بأنّها: "التّنمية التي تلبّي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة" (PITTS, 2004).

في سياق التخطيط الاجتماعي، تعني الاستدامة تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج اجتماعية تراعي الأبعاد الاقتصاديّة والبيئيّة والاجتماعيّة، وتُبنى على مشاركة المجتمعات المحلّية، ممّا يضمن تلبية الاحتياجات الفعليّة وتحقيق العدالة الاجتماعيّة (Raemaekes, 1998).

ولتحقيق الاستدامة في التخطيط الاجتماعي، يجب التركيز على العناصر التالية:

- المشاركة المجتمعيّة والتخطيط التشاركي: من خلال إشراك المستفيدين في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والتقييم، واعتماد نهج تشاركي يضمن تلبية الاحتياجات الفعلية للمجتمع.
- بناء القدرات المؤسّسيّة: تعزيز قدرات المؤسسات الاجتماعيّة لضمان تقديم خدمات فعالة ومستدامة.
- التقييم المستمر: مراقبة وتقييم البرامج والخدمات بانتظام لضمان تحقيق الأهداف المرجوّة (Raemaekes, 1998)

ومن الأبعاد المهمّة، ما ورد في نظرية رأس المال الاجتماعي التي تبيّن كيف تُسهم الشبكات الاجتماعية، والثقة المتبادلة، والمعايير التشاركية في تعزيز فاعلية المؤسسات المجتمعية وديمومة المبادرات التنموية. فبحسب روبرت بوتنام، يُعتبر رأس المال الاجتماعي موردًا غير مادي يتجسّد في العلاقات الأفقية بين المواطنين، ويعزّز من قدراتهم الجماعية على التكيّف، والتعاون، وحلّ المشكلات العامة، مما يشكّل أساسًا صلبًا لتحقيق العدالة والاستقرار والتنمية المستدامة. فالمجتمعات التي تمتلك رأس مال اجتماعي قويّ تكون أكثر قدرة على تحقيق استدامة الخدمات الاجتماعية، والتغلّب على الأزمات، خصوصًا في البيئات الهشّة (Putnam, 2000).

وبالتالي، فإنّ التخطيط الاجتماعي الذي يدمج استراتيجيات تعزيز رأس المال الاجتماعي، مثل دعم الجمعيات المحليّة، وتفعيل المشاركة الشعبية، وبناء الثقة بين المواطن والدولة، يُعدّ أكثر قدرة على الصمود وتحقيق الأثر طويل الأمد.

6. الدراسات السابقة

شهد ميدان الاستدامة الاجتماعية اهتمامًا متزايدًا في الأدبيّات الحديثة، خصوصًا فيما يتعلق بخدمات الرعاية الاجتماعية ودور العاملين الاجتماعيين. أولت الأدبيات العربية اهتمامًا بالاستدامة والتنمية المحلية من خلال مقاربات متنوّعة. فقد جاءت دراسة (شيمة، 2023) بعنوان "**تنمية المجتمعات المحلية**" لتبرز دور الخدمة الاجتماعية في الارتقاء بمستوى المعيشة ومواجهة التحدّيات الاجتماعية والاقتصادية التي تعترض المجتمعات المحلية. أكّدت هذه الدراسة أنّ العامل الاجتماعي يعدُّ عنصرًا محوريًا في عمليات التمكين وتنظيم الجهود المجتمعية.

أما دراسة (عجرود وآخرون، 2023) حول "**دور الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المحلية: نماذج عالمية مختارة**" فقد ركزت على أهمية بناء شراكات بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة، مستشهدةً بنماذج ناجحة من دول مختلفة. وبيّنت بأنّ الجمعيات والمنظمات الأهلية لا يمكن أن تعمل بمعزل عن شراكات واسعة النطاق، وهو ما يتضح من التحديات التمويلية والتنظيمية التي تعاني منها.

كذلك تناولت دراسة (بوغاغة، 2021) بعنوان "**دور التمويل المستدام في تعزيز الاستقرار المالي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة**" البُعد الاقتصادي للاستدامة، مبرّزة كيف يمكن للتمويل والمسؤول اجتماعيًا أن يسهم في استقرار المؤسسات وتحقيق أهداف التنمية.

في السياق الأجنبي، تناولت العديد من الدراسات الأجنبية موضوع استدامة الخدمات الاجتماعية من زوايا متعدّدة، فقد تناولت دراسة (Ortega-Galán 2023) **"The Sustainability of Public Social Services: A Qualitative Study"** واقع الخدمات الاجتماعية العامة في إسبانيا في ظل آثار الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، مبرزة كيف أدّى تراجع الموارد وسياسات التقشف إلى إضعاف قدرة النظام الاجتماعي على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

وفي السياق ذاته، ناقشت دراسة (Bertin,2024) بعنوان **" Embedding sustainability in local welfare systems "** دور العاملين الاجتماعيين ومقدمي الرعاية في إدماج الاستدامة في أنظمة الرعاية المحلية في إيطاليا، مؤكدة على أهمية المساهمات القاعدية (bottom-up) ودور العاملين في الميدان في صياغة سياسات أكثر عدالة واستدامة.

كما وسّعت دراسة (Hofstad, 2025) **"Community Social Sustainability: Unpacking the Concept for Urban Governance and Planning"** النقاش حول الاستدامة الاجتماعية في الحكم المحلي الحضري، حيث أوضحت أنّ العدالة الاجتماعية، والاندماج المجتمعي، والحوكمة التشاركية تعدّ مرتكزات أساسية لتعزيز استدامة المجتمعات.

أما دراسة (Leal Filho, 2022) **"Barriers to institutional social sustainability"** فقد ركّزت على العوائق المؤسسية التي تحول دون تطبيق الاستدامة الاجتماعية داخل الشركات والمنظمات، مثل ضعف الشفافية، والتعارض بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

من خلال استعراض هذه الأدبيات، يمكن القول أنّ بحثنا يلتقي مع الدراسات الأجنبية في إبراز رؤية العاملين الاجتماعيين ودورهم في تعزيز الاستدامة، كما يلتقي مع الدراسات العربية في تسليط الضوء على دور الجمعيات والمنظمات المحلية باعتبارها أداة للتنمية. غير أنّ خصوصية بحثنا تكمن في دمجه بين المنظورين؛ إذ يجمع بين الرؤية المهنية للأخصائيين الاجتماعيين و المعطيات الميدانية للجمعيات والمنظمات في محافظة محددة، مما يمنحه طابعًا تطبيقيًا أكثر مباشرة مقارنة بالدراسات السابقة ذات الطابع النظري أو العام.

7. منهجية الدراسة

اتّبعت هذه الدراسة منهج البحث المختلط (Mixed Methods Research Design)، والذي يجمع بين البيانات الكمّية والنوعية ضمن مشروع بحثي واحد، مما يتيح فهماً أكثر شمولاً للظاهرة قيد الدراسة. يوفّر هذا المنهج إطاراً لشرح النتائج الكمّية عبر متابعة نوعية معمّقة للبيانات وتحليلها، بما يسمح بفهم المعطيات التجريبية في ضوء وجهات نظر المشاركين. يُعدّ هذا النهج مناسباً عندما يكون هدف الدراسة هو الوصف، الشرح أو التقييم، حيث يدمج بين التحليل الإحصائي والقراءة التفسيرية للتجارب والخبرات الميدانية.

7.1. أدوات جمع البيانات

- **الاستبيان الموجّه للمؤسسات الاجتماعية:** أُعدّت أداة كمّية على شكل استمارة موجهة إلى المؤسسات والجمعيات الفاعلة في المجال الاجتماعي، بهدف جمع بيانات موحّدة حول نوعية الخدمات المقدّمة، الفئات المستهدفة، مصادر التمويل، وأطر التنسيق مع الجهات الرسمية والمحلية. صُممت الاستمارة وفق معايير إعداد الاستبيانات المغلقة وشبه المفتوحة.
- **المقابلات النصف موجّهة مع العاملين الاجتماعيّين:** اعتُمدت هذه الأداة النوعية لفهم واقع الخدمات الاجتماعية والمعوّقات البنيوية والتشغيلية، إضافة إلى أطر التنسيق والتخطيط. تمّ إعداد دليل مقابلات مرن يتيح التعمّق في المحاور الأساسية مع الحفاظ على حرية التعبير لدى المشاركين، في بيئة تضمن السرّية والاحترام.

7.2. عيّنة الدراسة

- **العيّنة الكمّية**

تمّ تعبئة الاستبيان مع 55 جمعية ومنظّمة تعمل في محافظة بعلبك الهرمل من أصل 133 ما نسبته حوالي 41%، وهي الجهات التي تجاوبت في تعبئة الاستبيان، وحصلت من خلاله على معلومات أكثر تفصيلاً عن خدمات الجمعيات، وكلفتها المادية، وأهدافها والتغيّرات التي طالت عملها والصعوبات التي تواجهها.

- **العينة النوعية**

تمّ إجراء 16 مقابلة فردية مع أخصائيين اجتماعيين اختيروا وفق معايير محدّدة:

- أن يكونوا من ذوي الاختصاص الأكاديمي أو المهني في العمل الاجتماعي.
- أن يكونوا عاملين ضمن جهات فاعلة داخل المحافظة.
- أن تمثّل أماكن عملهم تنوعاً في طبيعة المؤسسات (جهات حكومية، جمعيات أهلية، منظّمات غير حكومية محلّية ودولية).
- أن تشمل الخدمات المقدّمة عبرهم مجالات متنوعة مثل: الدعم المادي والعيني، خدمات للمسنين، خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة، والتدريب والتأهيل.

7.3. تحليل البيانات

فيما يتعلق بالأداة الكمية، تمّ جمع 55 استمارة، وأُدخلت بياناتها إلى برنامج SPSS لمعالجتها إحصائياً. اقتصر التحليل على الوصف الإحصائي بما يتلاءم مع طبيعة أهداف الدراسة، دون اللجوء إلى التحليل الإحصائي الاستدلالي، وعُرضت النتائج في جداول ورسوم بيانية توضح الاتجاهات الأساسية في البيانات.

أمّا على المستوى النوعي، فقد خضعت المقابلات الفردية لتحليل نوعي منهجي متعدد المراحل. بدأت العملية بتفريغ التسجيلات الصوتية تفريغاً نصّياً حرفياً، أعقبها الترميز، حيث جرى تقسيم النصوص إلى وحدات دلالية مرتبطة بسياق الدراسة. تلا ذلك مرحلة التصنيف، التي تمّ فيها تجميع الرموز في فئات تحليلية مترابطة تكشف الأنماط والمعاني المتكررة في خطابات المشاركين. وأُجري تحليل عرَضي للمضامين بهدف تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين آراء المبحوثين، بما أتاح فهماً أعمق للظاهرة قيد الدراسة.

8. النتائج الميدانية

- النتائج الكمّية

8.1. التوزّع الجغرافي للجمعيات والمنظمات بحسب القضاء

جدول1 : التوزّع الجغرافي بحسب القضاء

القضاء	التكرار	النسبة
قضاء بعلبك	96	72.2
قضائي بعلبك والهرمل	27	20.3
قضاء الهرمل	10	7.5
المجموع	133	100.0

تتركّز خدمات الجمعيات والمنظمات في محافظة بعلبك الهرمل بشكل أساسي في قضاء بعلبك (72.2%)، كما أنّ ما يقارب 20% منها تقدّم خدماتها في القضاءين، وفقط 7.5% منها أي 10 جمعيات تقدّم خدماتها حصراً في قضاء الهرمل.

8.2. نوع الخدمات المقدّمة من قبل الجمعيات والمنظمات

جدول 2: نوع الخدمات المقدّمة

نوع الخدمات	الإجابات	
	العدد	النسبة
خدمات مادية وعينية	100	39.4
تدريب مهني	37	14.6
مساعدات طبية استشفاء	26	10.2
مساعدة مدرسية	17	6.7
خدمات العلاج النفسي	22	8.7
حماية الأطفال	18	7.1
إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي	14	5.5
خدمات قانونية	9	3.5
قروض	7	2.8
رعاية داخلية ونادي نهاري	4	51.
المجموع	**542**	**100**

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار الثامن – العدد الثالث والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – ايلول – 2025م
www.ajsp.net

تضمن الجدول رقم 2 الخدمات الرئيسية التي تقدّمها الجمعيات والمنظمات، فبحسب عدد الإجابات فإنّ كل جهة تقدّم أكثر من خدمة، لذلك فاق عدد الإجابات عدد الجمعيات. ويبيّن لنا الجدول أنّ أعلى نسبة من الخدمات التي تقدّمها الجمعيات والمنظمات في المحافظة هي مادية وعينية حوالي 50%، تليها خدمة التدريب المهني (حوالي 15%)، ثمّ خدمات صحية واستشفائية (10.4%) وخدمات العلاج النفسي (حوالي 9%)، أمّا الخدمات الأخرى فمتوفرة ولكن بنسب ضئيلة.

8.3. الهدف من تقديم الخدمات

يبيّن لنا الرسم البياني رقم 1 أنّ معظم الخدمات التي تقدّمها الجهات هي علاجية، وهي بمعظمها كما تبيّن لنا من نوع الخدمة في الجدول رقم 2 مساعدات عينيّة ومادية كاستجابة لمشكلة الفقر، نسبة الأهداف الإنمائية 35.6% وهي أبرزها ضمن خدمات التأهيل المهني والتمكين الاقتصادي، وتنخفض نسبة الأهداف الوقائية إلى حوالي 12%.

رسم بياني 1: الهدف من تقديم الخدمات

8.4. توزّع الجمعيات والمنظمات بحسب مصدر التمويل

جدول2 : مصادر تمويل الجمعيات والمنظّمات غير الحكومية

مصدر التمويل	التكرار	النسبة
من الدولة	9	6.8
من تبرّعات الخيّرين	35	26.3
من جهات مانحة	73	54.9
من الأموال الشرعية أو الأوقاف الدينية	11	8.3
من الأمم المتحدة	5	3.8
المجموع	**133**	**100**

يُظهر الجدول رقم 3 أنّ التمويل من الجهات المانحة يمثل النسبة الأكبر من مصادر التمويل بنسبة 56.4٪. وهذا يشير إلى أنّ المشروع أو المنظمة يعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي من جهات مانحة.

8.5. صعوبات العمل

معظم الجهات تواجه صعوبة في التمويل، نتيجة الظروف المختلفة التي مرّ بها لبنان، كذلك ذكر 15% تكرار الخدمات، أي أن هناك خدمات متوفرة بكثرة وهناك خدمات أخرى تكاد تكون معدومة في المحافظة.

كما أشار 12% إلى موضوع النقص في التخصصات لأداء بعض المشاريع التي تحتاج إلى اختصاصات محدّدة.

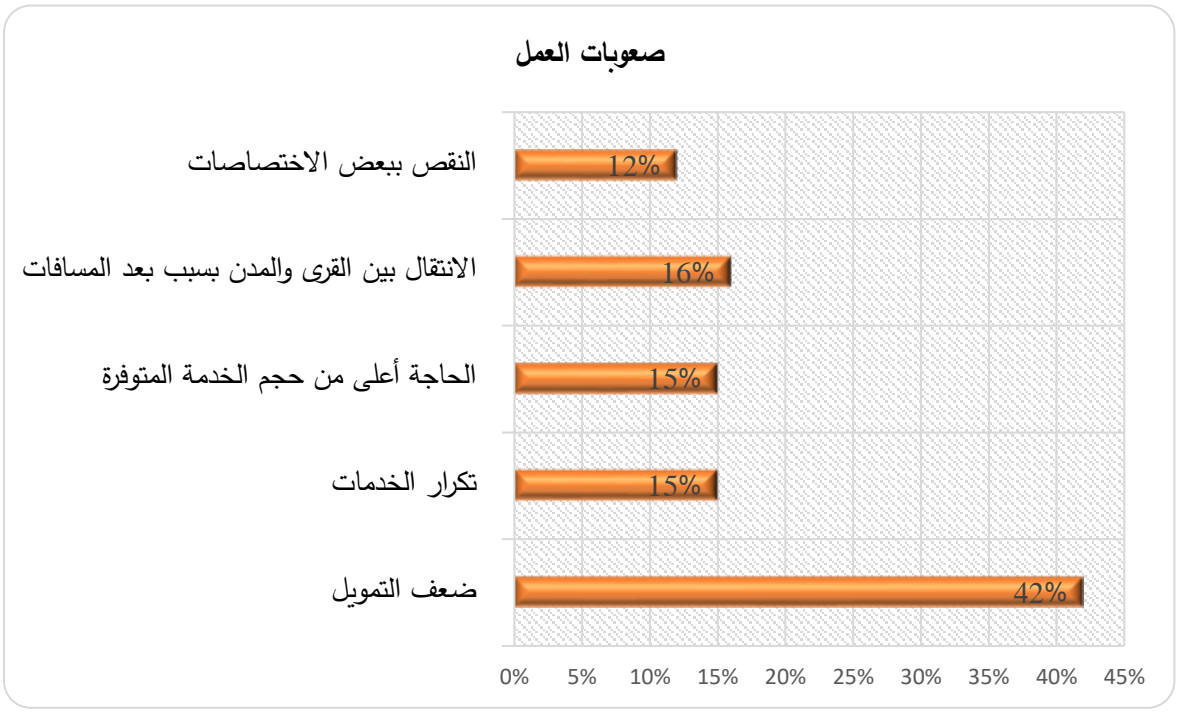

رسم بياني 2: صعوبات العمل التي تواجهها الجهات المقدّمة للخدمات

- **النتائج النوعية**

خدمات اجتماعية مؤمّنة غير كافية لتلبية الحاجات الفعليّة

يعتبر العاملون الاجتماعيون أنّ هناك جهات عديدة تقدّم خدمات اجتماعية في محافظة بعلبك الهرمل، إلا أنّ هناك قصورًا واضحًا في قدرتها على تلبية الاحتياجات المتنوعة للأسر المقيمة في المحافظة، لأنّ عدد الأسر كبير والحاجات كثيرة، أي أنّ هناك فجوة بين الاحتياجات الفعلية للمجتمع المحلي والخدمات المتاحة.

التوزّع الجغرافي للخدمات غير متكافئ

يعاني التوزيع الجغرافي للخدمات الاجتماعية من عدم تكافؤ، حيث تتركز الخدمات في المدن الرئيسية، ويضعف وجودها في القرى وينعدم تقريباً في المناطق النائية.

وهذا التوزيع يؤثّر على إمكانية وصول الأسر إلى الخدمات، خاصة وأنّ هناك مسافات واسعة بين المناطق في المحافظة، كما أنّ شبكة الطرقات تعاني من ضعف في البنية التحتية، كذلك كان للأزمة الاقتصادية وأزمة ارتفاع أسعار بَدَل التنقل آثار كبيرة على ذلك.

خدمات ذات طابع ريعي وخيري

يطغى بحسب العاملين الاجتماعيين على الخدمات المقدّمة في المحافظة الطابع الريعي والخيري، حيث يوجد العديد من الجهات التي تقدّم المساعدات المالية والغذائية للأسر المحتاجة، وازداد عدد هذه الجهات بعد الأزمات الصحية والاقتصادية التي مررنا بها، إلا أنّ الخدمات ذات الطابع التنموي ضعيفة جداً.

نقص وضُعف في الدراسات الواقعية للحاجات

يُجمع العاملون الاجتماعيون بأنّ هناك نقصاً في الدراسات التي ترصد حاجات أبناء المجتمع المحلي، وتقوم بعض الجهات التي تقدّم خدمات اجتماعية بدراسات تستهدف الفئات المستفيدة من خدماتها فقط، ولكن ليس هناك دراسة حاجات على مستوى المحافظة ككل.

يتم اعتماد البرامج الجاهزة كمعيار لوضع البرامج وتقديم الخدمات

يرى معظم العاملين الاجتماعيين أنّ البرامج الجاهزة هي التي تحكم وضع البرامج وتقديم الخدمات من قبل الجهات المقدّمة للخدمات الاجتماعية في محافظة بعلبك الهرمل، حيث تنفذ الجهات البرامج والمشاريع التي يتم فرضها من قبل المركز الرئيسي للجهات المقدّمة للخدمات، ففي المنظّمات غير الحكومية الدولية يتم استيراد البرامج من المنظّمات الأم، وفي بعض الجمعيات المحلية تُرسل البرامج المقرّة في الإدارة المركزية في بيروت لينفّذها فرع الجمعية في المحافظة.

التمويل عامل ضغط مؤثر في عملية وضع البرامج والمشاريع

يعتبر العاملون الاجتماعيون أنّ التمويل عامل ضغط في وضع البرامج، ولكن لم يعمموا، فبعض الجهات تعمل ضمن الأطر العلمية، ولكن السّمة الغالبة يؤثر التمويل في تحديد اولويات برامجها وخدماتها.

فغالباً ما تأتي الأموال مع شروط معينة تحدد نوع المشاريع التي يجب تنفيذها، وهي مرتبطة بسياسة الجهة المموّلة وأهدافها، وقد لا تتماشى هذه الشروط مع الاحتياجات الفعلية للمجتمع، كما أنّ العامل الاقتصادي أثّر أيضاً في هذا المجال حتى على الجمعيات المحلية وليس فقط على المنظّمات الدولية.

تزايد عقلية الاتّكالية لدى الأسر بسبب نمط الخدمات الرعائية

سلّط العاملون الاجتماعيون الضوء على ملاحظتهم لوجود اتكالية لدى بعض الأسر، التي أصبحت تعتمد على المساعدات بشكل كبير، فانتشار المساعدات المادية من قبل عدّة جهات أدّى إلى تزايد هذه العقلية الاتكالية، وهذا الأمر يؤدّي إلى عدم القدرة على تحقيق تنمية مستدامة داخل المجتمع.

عدم إشراك افراد المجتمع المحلّي بالتخطيط

أكّد العاملون الاجتماعيون على تجاهل مشاركة أبناء المجتمع المحلي والقادة المحليين في عملية تقدير الحاجات، فعلى الرغم من انّ أبناء المجتمع المحلي يعرفون ويمتلكون فهماً عميقاً لاحتياجاتهم، وإشراكهم في تعبيرهم عن احتياجاتهم يساعد في تقديم خدمات ملائمة تلبي الحاجات الحالية بدقّة، إلا أنّ هذا الأمر مُهمل من قبل الجهات المعنيّة بتقديم الخدمات الاجتماعية.

9. تحليل النتائج

أظهرت نتائج الدراسة بنوعيها الكمّي والنوعي أنّ منظومة الخدمات الاجتماعية المقدَّمة للأسر المقيمة في محافظة بعلبك–الهرمل تواجه مجموعة من التحدّيات البنيوية والتنظيمية التي تحدّ من قدرتها على تحقيق الاستدامة.

على صعيد التوزّع الجغرافي للخدمات، تبيّن أنّ الخدمات الاجتماعية تتركّز في المدن الرئيسية، فيما تُهمل القرى والمناطق النائية، في ظلّ ضعف البنية التحتية وشبكات النقل، وهو ما يحول دون وصول عادل للأسر المحتاجة ويؤدّي إلى بروز مناطق مهمَّشة داخل المحافظة. تتقاطع هذه الملاحظة مع ما ورد في تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حول التفاوتات الجغرافية في إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية (2025)، والذي يؤكّد أنّ العدالة المكانية شرط أساسي لتحقيق استدامة الخدمات.

فيما يتعلّق بطبيعة الخدمات الاجتماعية المقدّمة، فهي ذات طبيعة إغاثية قصيرة الأمد، تركّز على الدعم الغذائي والمالي أكثر من تركيزها على التنمية المستدامة. هذا الطابع الريعي للخدمات ساهم في ترسيخ ثقافة الاتكالية لدى بعض الأسر، وهو ما يضعف المبادرة الفردية والجماعية. وقد حذرت دراسات دولية من هذا الطابع للخدمات، فالمساعدات غير المشروطة طويلة الأمد قد تضعف المشاركة المجتمعية وتعيق التنمية المحلية. إضافة إلى هذه النتائج، أكّدت دراسة لويس وكانجي (Lewis & Kanji) بعنوان "الجمعيات غير الحكومية والتنمية: حدود العمل الخيري"(2009)، بأنّ التركيز على الخدمات المادية يُضعف القدرة التنموية للمجتمعات.

كذلك، فإنّ العديد من البرامج التي تنفذها المنظمات المحلية مستوردة من مقرّات مركزية أو منظمات دولية، ولا يتم تكييفها مع الخصوصيات المحلية، وشكّل التمويل أحد أبرز العوائق، إذ غالبًا ما يأتي مشروطًا ويفرض أولويات المانحين على حساب الحاجات الفعلية. فبحسب وثيقة البنك الدولي بعنوان "الاستدامة الاجتماعية وعملية التنمية: ما هي، لماذا هي مهمة، وكيف يمكن تعزيزها؟ تتطلب الاستدامة الاجتماعية استثمارات مالية مستدامة لضمان استمرارية البرامج والمشاريع التنموية.

كما أوضحت دراسة بعنوان "المنظمات غير الحكومية، الدول، والجهات المانحة: هل ما زالوا قريبين بشكل مفرط؟" للباحثين: نيكولا بانكس، ديفيد هولم، ومايكل إدواردز، نُشرت في مجلة World Development عام 2015، أنّ الاعتماد على التمويل الخارجي يؤثّر على فعالية المنظّمات غير الحكومية، لأنّه يحدّ من قدرة هذه المنظمات على تحقيق أهداف تنموية طويلة الأمد وتعزيز العدالة الاجتماعية، بسبب ضعف ارتباطها بالمجتمع المدني وتصاعد النهج التكنوقراطي في مجال المساعدات الخارجية.

في محافظة بعلبك الهرمل، تعتمد العديد من الجهات المقدِّمة للخدمات الاجتماعية، وبشكل خاص المنظمات غير الحكومية، على التمويل الخارجي، مما يفرض قيودًا على استقلالية التخطيط المحلي. ويشير تقرير البنك الدولي حول "التمويل الطويل الأجل" (2015) إلى أنّ نقص التمويل الطويل الأجل يمكن أنْ يُعيق التقدم في البلدان النامية، مما قد يؤدي إلى تنفيذ مشاريع قصيرة الأمَد دون مراعاة استدامة الخدمات.

إزاء هذا الواقع المتعلّق بالخدمات الاجتماعية المقدّمة، فهي تتم في ظلّ غياب الدراسات الميدانية الشاملة التي تحدّد حاجات الأسر على مستوى المحافظة، حيث تقتصر بعض الدراسات على المستفيدين المباشرين فقط. ويتعارض هذا مع مبادئ التخطيط الاجتماعي القائم على الأدلّة الذي يُعتبر شرطًا أساسيًا لتوزيع الموارد بكفاءة، فضعف المعرفة الدقيقة بالحاجات يخلق فجوات معرفية ويزيد من احتمالية هدر الموارد وإضعاف فعالية البرامج والخدمات، وهذا ما ورد ضمن تقرير شبكة الحلول المستدامة للأمم المتحدة (SDSN)، تحت عنوان تقرير التنمية المستدامة 2023.

وهذه الفجوة تتم كذلك في ظلّ عدم إشراك المجتمع المحلّي في عملية التخطيط وتحديد الاحتياجات، فمن مبادئ التخطط الاجتماعي الرئيسية المشاركة، أي مشاركة أبناء المجتمع المحلي باعتبارهم منتجين وليسوا مستفيدين فقط، وهذا هو منهج التمكين، أي مشاركتهم في اتّخاذ القرارات وتحديد الأولويات المتعلّقة بالخدمات. وقد ورد في دراسة بعنوان "التنمية حرية" لـ"أمارتيا سن" (2000)، أنّ الديمقراطية هي أداة تمكين رئيسية للمشاركة الاجتماعية توفّر بيئة تساعد الأفراد على التعبير عن احتياجاتهم والتأثير في القرارات السياسية والاجتماعية، مما يعزّز فرص التنمية العادلة والمستدامة.

يتّضح مما سبق أنّ منظومة الخدمات الاجتماعية في محافظة بعلبك–الهرمل تعاني من أوجه قصور متشابكة تتعلق بالعدالة، الملاءمة، التمويل، والمشاركة، وهي عناصر تشكّل معًا موانع أساسية أمام الاستدامة. ولتحقيق استدامة الخدمات الاجتماعية وبحسب تقرير اللجنة الاجتماعية والاقتصادية في غرب آسيا (الاسكوا) حول دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية (2020)، لا بدّ من تبنّي سياسات متكاملة تشمل التخطيط الاجتماعي، والتمويل المستدام، والحوكمة الرشيدة. فالتخطيط يساعد في تحديد الأهداف والاحتياجات المستقبلية للمجتمع المحلي، ويضمن التمويل المستدام توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف على المدى الطويل، كما تلعب الحوكمة الرشيدة دوراً رئيسياً في تعزيز الشفافية والمساءلة وتقليل المخاطر، كل ذلك يساهم في تحقيق النجاح المستدام للخدمات المقدَّمة.

10. التوصيات

- تعزيز دور العامل الاجتماعي في التخطيط وصنع القرار وضرورة إشراك العاملين الاجتماعيين في وضع الخطط والبرامج المحلية لضمان مواءمة الخدمات مع الاحتياجات الفعلية للفئات المستهدفة.
- بناء شراكات مستدامة بين الجمعيات والقطاع العام والخاص، وتشجيع نماذج تعاون ثلاثية (جمعيات – بلديات – قطاع خاص) لتأمين موارد وخدمات أكثر استدامة، بدلًا من الاعتماد على التمويل الخارجي المحدود.
- تنويع مصادر التمويل، من خلال تطوير آليات تمويل مستدامة (صناديق محلية، مساهمات مجتمعية، مشاريع مدرّة للدخل) للحد من هشاشة الجمعيات أمام تقلبات التمويل التقليدي.
- تصميم برامج تمكين اقتصادي–اجتماعي ذات طابع تكاملي ومستدام من خلال اعتماد برامج شاملة للتمكين الاقتصادي–الاجتماعي، ترتكز على الدمج المنهجي بين التدريب المهني والدعم النفسي–الاجتماعي، وتُصمَّم وفقًا لحاجات المجتمع المحلي وسياقه الثقافي والاقتصادي.
- تقليص الاتكالية وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية للأسر عبر إطلاق برامج تمويل صغيرة موجّهة للأسر، تشمل قروضاً ميسّرة أو دعم تأسيس مشاريع صغيرة، بما يسهم في تحسين الوضع المالي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي.

- إدماج مؤشرات الاستدامة الاجتماعية في تقييم أداء الجمعيات واعتماد مؤشرات واضحة (مثل استمرارية التمويل، عدالة الوصول، رضا المستفيدين، كفاءة الموارد البشرية) لقياس فعالية واستدامة الخدمات.
- ربط برامج التدريب المهني بحاجات السوق والفرص الإنتاجية المحلّية ومواءمة برامج التدريب المهني مع احتياجات سوق العمل المحلي من خلال شراكات مع المؤسسات الإنتاجية، التعاونيات، والقطاع الخاص.

11. خاتمة البحث

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز واقع استدامة الخدمات الاجتماعية في محافظة بعلبك–الهرمل باعتبارها ركيزة أساسية في التخطيط الاجتماعي. وقد أظهرت النتائج أنّ هذه الخدمات ما زالت تعاني من طابع ريعي قصير الأمد، ومن اعتماد برامج جاهزة تُفرض من خارج البيئة المحلّية، ما يضعف ملاءمتها للخصائص الاجتماعية والثقافية ويحدّ من قدرتها على تحقيق تنمية مستدامة للأسر والمجتمع.

كما كشفت الدراسة عن فجوة بين الاحتياجات الفعلية للأسر والخدمات المتاحة، وضعف في الدراسات الميدانية الشاملة، إضافة إلى توزيع جغرافي غير متكافئ يزيد من فجوات العدالة الاجتماعية. وتبيّن أنّ التمويل الخارجي المشروط يوجّه البرامج نحو أولويات المموّلين أكثر من حاجات المجتمع، وأنّ غياب المشاركة المجتمعية في التخطيط والتنفيذ يعكس ضعف الحوكمة التشاركية ويحدّ من شعور المجتمع بالملكية تجاه الخدمات، ما يؤثر سلبًا على استدامتها، فيما أسهم الطابع الريعي للخدمات في تكريس عقلية اتكالية لدى بعض الأسر على حساب تعزيز قدراتها الذاتية.

إنّ القيمة العلمية لهذه الدراسة تكمن في ربطها بين ما رصده العاملون الاجتماعيون ميدانيًا وبين مبادئ التخطيط الاجتماعي، بما يقدّم صورة واقعية عن التحدّيات البنيوية التي تواجه منظومة الخدمات الاجتماعية في المحافظة. كما أنّها تسهم في إغناء النقاش الأكاديمي والمهني حول سُبُل تعزيز الاستدامة الاجتماعية عبر التخطيط المبني على الأدلة، التمويل المتنوّع والمرن، المشاركة المجتمعية الفاعلة، والانتقال من الطابع الريعي إلى البرامج التنموية التمكينية.

وبذلك، تُجيب الدراسة عن أسئلتها الأساسية من خلال إبراز أنّ استدامة الخدمات لا يمكن اختزالها بتقديم مساعدات آنية، بل هي عملية استراتيجية متكاملة تستدعي توجيه الموارد بكفاءة، وتفعيل الرأس المال الاجتماعي، وبناء عقد اجتماعي محلّي يقوم على المشاركة والعدالة. إنّ هذه النتائج وما تنطوي عليه من دلالات عملية تمثل دعوة لصانعي القرار والجهات المحلية لاعتماد مقاربات أكثر شمولية ومرونة، بما يضمن تحسين جودة حياة الأسر وتعزيز العدالة الاجتماعية في محافظة بعلبك–الهرمل.

المراجع:

المراجع الأجنبية:

Benicourt, E. (2017). La pauvreté selon le PNUD et la Banque mondiale. OpenEdition Journal. https://doi.org/10.4000/etudesrurales.68
Colantonio, A. (2010). Social sustainability: A review and critique of traditional versus emerging themes and assessment methods. Oxford: Oxford Institute for Sustainable Development.
Lewis, D., & Kanji, N.(2009).Non-governmental organizations and development. London, UK: Routledge. https://doi.org/10.4324/9780429434518
Munford, R. (2023). Transformative social work practice: Providing meaningful support to people living with mental health challenges. Practice: Social Work in Action. https://doi.org/10.1080/09503153.2023.2208779
OECD. (2007). Principles for good international engagement in fragile states & situations. Paris: OECD Publishing.
Pitts, A. (2004). Planning and design strategies for sustainability and profit (pp. 34–72). Amsterdam: Elsevier.
Putnam, R. D. (2000). Bowling alone: The collapse and revival of American community. New York: Simon & Schuster.

Raemaekes, J.(1998).Planning for sustainable development.Aldershot, UK: Ashgate.

Sachs, J. D., Lafortune, G., & Fuller, G. (2024). Sustainable Development Report 2024: The SDGs and the UN Summit of the Future. Paris: SDSN; Dublin: Dublin University Press. https://doi.org/10.25546/108572

Sen, A.(1999) .Development as freedom. New York, NY: Alfred A.Knopf. https://doi.org/10.1017/S0892679400008728.

المراجع العربية:

حجازي، ك. م. (2020). دور منظّمات المجتمع المدني في مواجهة المخاطر التي تتعرّض لها الأسرة في لبنان. بيروت: دار الفارابي.

حمزة، أ. (2020). التخطيط الاجتماعي. عمّان: دار المسيرة.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا). (2020). دليل إدماج مبادئ العدالة االجتماعية في السياسات الإنمائية. بيروت. الأمم المتّحدة.

مختار، ع.ا.(1991). التخطيط الاجتماعي. القاهرة: دار الحكيم للطباعة والنشر.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الثالث والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – ايلول – 2025م
www.ajsp.net

"Sustainability of Social Services in Baalbek–Hermel Governorate: An Analytical Study from the Perspective of Social Work Practitioners"

Researcher:

Batoul Ibrahim Al khalil Chahine

Higher Institute for Doctoral Studies, Human and Social Sciences, Lebanese School of Social Training, Saint Joseph University, Beirut, Lebanon

Abstract:

This study aims to explore the reality of the sustainability of social services provided to families residing in the Baalbek–Hermel Governorate, based on considering sustainability as a fundamental principle in social planning. The objectives focused on identifying the level of sustainability of these services, examining the factors influencing them, and exploring the perceptions and experiences of social workers in the field, ultimately leading to practical recommendations that contribute to the development and effectiveness of social policies.

The study adopted a Mixed Methods Research Design, where quantitative data were collected through statistical tools, while qualitative interviews with social workers provided an in-depth understanding of the phenomenon under study. This integration helped interpret the quantitative results based on field experiences and expertise, providing a comprehensive analytical framework.

The results revealed a gap between the actual needs of families and the services available, in addition to the predominance of a charitable–welfare-oriented approach in programs and a clear geographic disparity in service distribution between cities and villages, coupled with the absence of comprehensive field studies to assess needs. The study also indicated that conditional funding and the dominance of imported programs constitute pressures that limit the ability of local actors to engage in sustainable planning, while the relief-oriented approach contributed to fostering a dependency mindset among some families.

The study concludes that the sustainability of social services in Baalbek–Hermel faces intertwined challenges related to relevance, equity, participation, and funding. It recommends adopting evidence-based planning, expanding independent funding sources, involving local communities in needs assessment and program design, and transitioning from welfare-based services to developmental and empowering services that strengthen social capital and support sustainable development.